مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: إشكالية إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة
اسم الكاتب: أ.م.د. أسعد طارش عبد الرضا، أ.د. أحمد عدنان كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7373
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 08:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إشكالية إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة

The problem of rebuilding Iraqi state within a new philosophy of transformation

أ . م . د . أسعد طارش عبد الرضا

أ . د . أحمد عدنان كاظم

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Assistant Professor Dr. Asaad Tarish Abdel Ridha

Professor Dr. Ahmed Adnan Kadhim

University of Baghdad / College of Political Science

dr.asaadbaghdad@yahoo.com

dr.ahmedkadhim987@gmail.com

الملخص:

تعد إشكاليات إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة من الاشكاليات التي فرضت واقعا سياسيا مغايرا ، كونه ترنح ما بين الارتباك والتأرجح في عملية البناء لتلك الفلسفة، وهذا ما وجدناه في اعتماد نموذج الحكم الديمقراطي النيابي في ظل العهد الملكي بعد العام1921 ، أما المرحلة القاتمة التي شهدها العراق خلال مراحل العهد الجمهوري فقد امتازت بغياب فلسفة الحكم والتحول ؛ بسبب تفرد نظام حكم شمولي – تسلطي لأكثر من ثلاث عقود من الزمن استمرت للمدة 1968 –

2003 . لتأتي مرحلة التعددية السياسية الديمقراطية التي اعتمدت بعد التغيير القسري الذي جرى عقب احتلال العراق عام 2003 فقد بات هو الآخر معبئا بالصعوبة والفوضوية في إعادة ارساء دعائم وركائز النظام الديمقراطي الجديد ؛ ولكن الاشكالية المُضافة الأخرى باتت تكمن في صعوبة تجاوز تحديات بناء الدولة الحديثة في ظل تطبيق فلسفة حكم غير مقبولة ذات معادلة سياسية مقتبسة من واقع دول العالم المتقدم ؛ لأن التجربة الديمقراطية المؤدلجة جرت على وفق نمط الفلسفة الغربية المستوردة المليئة بالخيارات والأعراف السياسية غير المنصوص عليها في الدستور النافذ لعام 2005 .

Abstract

The problems of rebuilding the Iraqi state due to the new philosophy of transformation were being among the problems that imposed with a different political reality, as for this philosophy had been happened during the periods of confusion and preponderance in the process of rebuilding that philosophy. The democracy in Iraq depended on what took place after the occupation of Iraq in 2003. And between those of two periods were become as a dark scene within the absence of philosophy of governance and transformation; because of imposing the totalitarian – authoritarian regime for more than three decades ago. Furthermore, the next period which happened after 2003 came in parallel with the difficulty and chaos in re-establishing the pillars of new democratic system. But the other added problem now lied in the difficulty of overcoming the problems and challenges of rebuilding the modern state to be an experience governance philosophy derived from the dimensions that borrowed from the reality of the developed world. Finally, the ideological democratic experiment that took place according to the

pattern of imported Western philosophy, became unacceptable due to a new alternative and political norms which were not stipulated consequently in the valid constitution of 2005.

Key words: Building state, philosophy of the political system.

المقدمة:

تكمن اشكاليات إعادة بناء الدولة العراقية الحديثة في صعوبة صيرورة فلسفة تحول حقيقية للدولة وللمجتمع ، ومن ثم للنظام السياسي الحاكم بغية الحفاظ على استقراره ، على الرغم من أن مرحلة العهد الملكي وقادته السياسيين كانوا يعملون من أجل انجاز استقلال الدولة العراقية عن بريطانيا ، والمُضي نحو استكمال بناء الدولة من منظور فلسفة سياسية تنادي بضرورة الحفاظ على تلك السيادة والعمل على اجلاء القوات البريطانية ومستشاريها آنذاك .

كما إن اخفاق التجربة الدستورية منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة عام 1921 ، والشيء نفسه بالنسبة للمراحل اللاحقة التي تناوبت فيها دساتير مؤقتة أيضاً ، فضلاً عن انعدام قدرة القوى السياسية في التوصل إلى توافقات وطنية شاملة من شأنها ان تؤسس لمشاريع تحديث وتنمية الدولة والمجتمع على حدٍ سواء . وبالمجمل في كل ما جرى انتجت تلك المعادلة سياسات مرتبكة اعادت الدولة والمجتمع إلى طور ما قبل المجتمع السياسي المنظم والمستقر ؛ بسبب تداعيات مرحلة الاحتلال في مرحلة لاحقة ، مما عرقل مهمة بلورة فلسفة تحول جديدة تعكس رؤية حقيقية لجميع الحركات السياسية والاجتماعية كافة .

بمعنى أن مرحلة فلسفة نظام الحكم الملكي باتت محكومة بظروف وأوضاع سياسية غير مستقرة هي الأقرب للاستثنائية ؛ بسبب الأفراط في تغيير الحكومات وتناوب

شخصيات عدة عليها من جانب ، مع التفريط في قوة القوانين الدستورية من طريق تعطيل الدستور نفسه وفرض الأحكام العرفية من جانب آخر . لذا فأن فلسفة تأسيس الدولة العراقية استندت إلى هذا النموذج الملكي البرلماني– الليبرالي المستعار من المملكة المتحدة والذي استمر للمدة التاريخية من العام1921 إلى عام 1958 ؛ ولكن شرعية الدولة كانت مستمدة من الأسرة المالكة الحاكمة (وأصولها الشريفة الهاشمية) ،ناهيك عن التفويض الدستوري الذي جاء من معادلة (التراضي مع المجتمع).

وبالمحصلة النهائية باتت المعادلة الأخيرة الحائل دون استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة وفلسفتها الجديدة نحو التحول والتغيير وإعادة البناء ؛ بسبب تفرد فئات معينة بالمشهد السياسي وتحول النظام الحاكم في نهاية المطاف إلى نظام شمولي تسلطي غير قادر على بناء فلسفة واعدة قادرة على انهاء معاناة المجتمع والفرد على حدٍ سواء لغاية عام 2003 . لا سيما وأن المرحلة اللاحقة لهذا العام باتت الأكثر صعوبة في تجاوز إشكاليات وتحديات بناء الدولة الحديثة المستقرة في ظل تطبيق فلسفة ليبرالية ذات أبعاد مقتبسة من واقع دول العالم المتقدم ، بمعنى نسخ التجربة البريطانية في الحكم البرلماني وتطبيقها بأشكال وصيغ غير متفق عليها لحد الآن ، مع الأخذ بالحسبان بأن عملية احتلال العرق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عام 2003 هي التي اسهمت في تكرار المشهد السياسي نفسه في استنساخ تجربة ديمقراطية ليبرالية ومحاولات فرضها بالقوة على المجتمع السياسي العراقي .

الكلمات الافتتاحية: بناء الدولة، فلسفة النظام السياسي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في محاولات البحث بإشكاليات إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة التي باتت مرتبكة ومتأرجحة ما بين اعتماد نموذج حكم ليبرالي ديمقراطي نيابي من جانب ، وانشغال مستمر في بناء سلطة سياسية حاكمة من دون استكمال بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحقيقية من جانب آخر .

مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من دراسة أبعاد استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة وفلسفتها الجديدة نحو التحول والتغيير ، بعد سنوات طوال من تحكم وسيطرة فئات معينة بالمشهد السياسي وتحول النظام الحاكم في نهاية المطاف إلى نظام شمولي تسلطي استمر بالحكم لغاية عام 2003 . من هنا تطر المشكلة مجموعة من التساؤلات التي تكمن في غلآتي :

1 – ما طبيعة الصعوبات والتحديات التي تواجه مراحل بناء فلسفة جديدة للدولة الحديثة ؟

2 – ما المشكلات التي تواجه بناء الدولة الحديثة في ظل تطبيق فلسفة حكم غير مقبولة ذات أبعاد مقتبسة من واقع دول العالم المتقدم ؟

3 – لماذا هذا التكرار في استنساخ تجارب حكم ديمقراطية برلمانية مطبقة في دول متقدمة تحمل فكر وفلسفة تحول مغايرة عن الواقع السياسي والاجتماعي العراقي ؟

4 – كيف جرى اعتماد اعراف سياسية جديدة الحقت الضرر بالعملية السياسية الديمقراطية العراقية بعد العام 2003 ؟

5 – ما الحلول المقترحة في اعتماد فلسفة تحول جديدة نحو استكمال البناء الديمقراطي واستدامة الاستقرار السياسي المنشود ؟

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من محاولات التأسيس الأولى لفلسفة ديمقراطية ليبرالية نيابية مقتبسة عن بريطانيا استمرت لغاية العام 1958، ليعقبها نظام سياسي جمهوري غير مستقر انتج حكما فرديا شموليا مستبدا في العام 1968. ليليها تجربة ديمقراطية مفروضة من نموذج ليبرالي برلماني جديد بعد العام 2003 يروم التشاركية من منظور جعلها تجربة واعدة تكون نموذجا للدول العربية ، وبين هذا وذاك جاءت فرضية البحث محكومة في تحليل خيارات واعراف سياسية غير منصوص عليها في الدستور النافذ لعام 2005 مثل التوافقية، المحاصصة السياسية، الحكومة المستقيلة، الانتخابات المبكرة، الثلث المعطّل، والكتلتين النيابتين الأكثر عدداً وما سواها من اشكاليات باتت تؤثر في ديمومة التجربة السياسية الديمقراطية واستقرار الدولة نفسها.

منهجية البحث :

اعتمد البحث في منهجيته العلمية على المنهج التاريخي من أجل وصف الأحداث والوقائع السياسية والاجتماعية البارزة التي اسهمت في انتاج فلسفة تحول سياسي في مرحلة النشأة والتأسيس الأولى للدولة العراقية الحديثة عام 1921، مع الاستعانة بمقترب التحليل النظمي والمقترب الوظيفي لرصد حركة تبادل الأدوار السياسية في مراحل الحكم الجمهوري لغاية عام 2003، ومن ثم مرحلتي الانتقال والبقاء في مرحلة انتقالية معبأة بالاستثناءات والأعراف السياسية التي تروم بناء السلطة المحضة وليس فلسفة الدولة المؤسسية الديمقراطية الراسخة ومن دون مغادرة المرحلة الانتقالية أصلاً .

هيكلية البحث :

انقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات توزعت في مبحثين لكل مبحث مطلبين ، بحث المبحث الأول في مقدمات صيرورة فلسفة الدولة العراقية الحديثة من أجل تحليل فلسفة التحول الجديدة ، ولمعرفة تداعيات مرحلة الجمود السياسي في تلك الفلسفة السياسية . أما المبحث الثاني فقد بحث في فلسفة النظام السياسي الديمقراطي الجديد في مرحلة ما بعد التغيير منذ العام 2003، ولتحليل أبعاد فلسفة النظام البرلماني الجديد ومقارباته الايديولوجية غير المتناظرة ، مع فهم واقع فلسفة الثلث السياسي المعطل الذي جرى اعتماده بعد انتخابات تشرين الأول عام 2021، والتي أثرت بشكل كبير في عمل وأداء النظام البرلماني في العراق خلال مرحلة بناء فلسفة النظام الديمقراطي الجديدة نفسها.

المبحث الأول : مقدمات صيرورة فلسفة الدولة العراقية الحديثة:

تؤكد الوثائق التاريخية أن صيرورة المحاولات الدستورية بدأت منذ العام 1875م حينما حاولت الدولة العثمانية وقتها ،انقاذ نفسها من طريق ايجاد نظام برلماني يقوم على أساس دستور مكتوب فعلياً، كونها باتت الوسيلة التي حاول من خلالها مدحت باشا انقاذ الامبراطورية العثمانية من الانهيار أيضاً. على الرغم من حصول موافقة الأمير عبد الحميد باشا مقابل دعمه في الوصول إلى العرش بتنفيذ هذه الوسيلة الدستورية الاصلاحية ، من هنا اصدر فيما بعد السلطان عبد الحميد إرادته السلطانية في السابع من تشرين الأول عام 1876م لتشكيل مشروع الدستور برئاسة مدحت باشا وعضوية ثمانية وعشرين عضواً . وصدرت الإرادة السلطانية من جانب السلطان عبد الحميد في الثالث والعشرين من كانون الأول عام 1876م بالموافقة على الدستور الذي

طرحه مدحت باشا ؛ ولكن في الرابع عشر من شباط عام 1878م صدرت الإرادة السلطانية التي تقضي بتعليق العمل بهذا الدستور . مع الأخذ بالحسبان قضايا الفساد السياسي والاداري وما سواه المستشري في عموم الإمبراطورية والتي اتاحت للمنظمات السرية بالعمل ، فضلاً عن انعدام وجود الجمعيات العلنية التي تعمل من الخارج ، والتي اجبرت السلطان عبد الحميد احياء العمل بالدستور السابق الذي أطلق عليه فيما بعد دستور عام 1908م (تحت ضغط جمعية الاتحاد والترقي وقتئذ) [1].

المطلب الأول: فلسفة التحول الجديدة في بناء الدولة العراقية الحديثة:

في الوهلة الأولى يجب التأكيد على أن الدولة العراقية خلال مرحلة الاحتلال البريطاني كانت تروم تطبيق نظام الحكم المباشر على العراق ؛ ولكن اندلاع ثورة الثلاثين من حزيران عام 1920 (ثورة العشرين) هي من أجبرت بريطانيا على التسليم بضرورة التحول نحو فلسفة الحكم غير المباشر (1917م – 1932م) من جانب ، ناهيك عن ضرورة التحول آنذاك نحو صيغة الحكم المدني وليس العسكري من جانب آخر . وعلى هذا الأساس بدأت بوادر المُضي في تأسيس النظام الملكي وفقاً لفلسفة نظام الحكم البرلماني الحاصل في المملكة المتحدة . وبين هذا وذاك تحديات كبيرة تروم التخلص من هذه السطوة في جعل العراق ضمن دوائر التخطيط البريطانية التي كانت تنفذها وزارة المستعمرات ، فضلاً عن اتباع سياسة استبدال المسؤولين البريطانيين كما جرى في مجيء السير بيرسي كوكس ليكون بديلاً عن أي تي ولسن ، و تولي غيرترود بيل مهمة السكرتير الشرقي لتكون بمنزلة اليد اليمنى للمندوب السامي البريطاني [2] . في الوقت الذي كانت هناك مدارس عدة تتنازع في صيرورة فلسفة أدارة الدولة العراقية الجديدة في ظل التحول ومنها المدرسة الهندية التي اثرت في عملية صنع القرارات السياسية البريطانية ، لا سيما وان الأخيرة تروم جعل العراق تابعاً

لحكومة الهند البريطانية، إذ دعمت وزارة المستعمرات البريطانية في لندن هذه الفلسفة آنذاك ، أما مدرسة القاهرة فقد كانت تدعو إلى دعم فلسفة الحكم غير المباشر من طريق تشكيل حكومة وطنية بإشراف بريطاني [3]. وعلى أثر اندلاع ثورة العشرين انعقد مؤتمر القاهرة في العام 1920م الذي اكد بضرورة الوقوف ضد الاحتلال البريطاني، وضد رؤية سياسة تهنيد العراق أيضاً ، إذ أصدر المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس أوامره بتشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية برئاسة نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن النقيب الكيلاني وتشكيل المجلس التأسيسي ليتولى مهمة انتخاب ملك على عرش العراق ، في الوقت الذي وضعت بريطانيا مستشار انجليزي في كل وزارة ورشحت الأمير فيصل بن الشريف الحسين ملكاً على العراق ، ومن ثم اجري الاستفتاء الشعبي في الثالث والعشرين من آب عام 1921م الذي دعم فكرة تنصيب فيصل ملكاً مع وضع العراق تحت الانتداب البريطاني على وفق معاهدة العاشر من تشرين الأول عام 1922م[4] . على الرغم من أن الملك وقادة تلك المرحلة كانوا يعملون من أجل استقلال العراق عن بريطانيا والمُضي نحو استكمال بناء الدولة العراقية من منظور فلسفة سياسية تنادي بضرورة الحفاظ على سيادة العراق ، والعمل على اجلاء القوات البريطانية ومستشاريها منه ؛ ولكن الضغوط البريطانية هي من اسهمت في تحديد وجهة فلسفة الدولة العراقية في قبول المعاهدة أو العودة للحكم البريطاني المباشر ، على الرغم من مقاطعة الشعب العراقي لانتخابات المجلس التأسيسي ، إذ تمكن البريطانيون من جمع نصف اعضاء المجلس التأسيسي في العاشر والحادي عشر من حزيران عام 1924م ليجري العمل بالمضي بإقرار المعاهدة مع تمرير شرط النظر في المعاهدة بعد انتهاء أعمال المجلس التأسيسي، وفي الوقت نفسه جرت مناقشة مسودة الدستور العراقي وقانون الانتخابات مع المصادقة عليهما ، وانحل المجلس التأسيسي في آب من العام 1924م ، ليستمر الوضع إلى حين دخول

العراق عضواً في عصبة الأمم والغاء نظام الانتداب عام 1932م[5] . مع الأخذ بالحسبان مؤتمر القاهرة المنعقد في العام 1921م والذي استمر لمدة أسبوعين برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل وقتئذ، مع حضور أربعين موظفا إداريا وسياسيا وعسكريا من البريطانيين الذين كانوا يشغلون مناصب مهمة في العديد من الدول العربية ، إذ تحدد خلال هذا المؤتمر المستقبل السياسي للعديد من دول الشرق الأوسط (العراق ،شرق الأردن ،وفلسطين وما سواها) ، ليكون هذا المؤتمر بمنزلة أبرز المؤتمرات التي حددت مصير تلك البلدان في مرحلة ما بعد انهيار الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى [6].

المطلب الثاني: تداعيات مرحلة الجمود السياسي في فلسفة التحول الجديدة:

لقد مرّ المجتمع العراقي خلال الحقب التاريخية السابقة بتحديات كبيرة جعلته في مرحلة جمود وركود سياسيين مع انعدام القدرة على التحول نحو صيرورة مقومات فلسفة جديدة تتجاوز جميع الإشكاليات التاريخية ، ومنها مرحلة سقوط الخلافة العباسية عام 1258م م وما بعدها التي استمرت ستة قرون لغاية منتصف القرن التاسع عشر ، ومن دون أن يشهد أي خطوات اصلاحية تستحق التحليل. مع الأخذ بالحسبان مجيء السيطرة العثمانية على بغداد سنة 1534م، وظهور تجاذبات وتناقضات التصادم التاريخي الحاصل بين العثمانيين والفرس على امتداد التاريخ ، وصولاً إلى تصادمها مع الغرب الأوروبي أيضاً . وبين هذا وذاك تراجع سلطة الحكم المدنية وتسيّد عصر الولاءات والعصبيات الاجتماعية الفرعية بانتماءاتها المتعددة في ظل ضعف سلطة الحكم العثماني في المركز والأطراف على حدٍ سواء ، ليحل محلها الانقسامات الاجتماعية والسياسية مع غياب دور الدولة وفلسفتها في إدارة الحكم الحقيقي. من هنا وجدنا المجتمع العراقي يتحول في فلسفته واتجاهاته الفكرية ما بين الشرق والغرب تارة ،

والعكس هو الصحيح تارة أخرى ، ليكون النمط السائد هو الصراع ما بين القديم والحديث الذي تطلب بناء فلسفة جديدة للدولة ، لتكون القادرة على تجاوز الاشكاليات القديمة وتحدياتها الظرفية من طريق العمل بتطور حضاري نسقي يوائم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، وصولاً إلى مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم والعقل المفكر والمنفذ في صيرورة وبناء فلسفة التحول للدولة الجديدة .[7]

كما إن اخفاق التجربة الدستورية منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة عام 1921م ، والشيء نفسه بالنسبة للمراحل اللاحقة التي تناوبت فيها دساتير مؤقتة أيضاً ، فضلاً عن اخفاق القوى السياسية في التوصل إلى توافقات وطنية شاملة من شأنها ان تنتج مشاريع تحديثية للدولة والمجتمع على حدٍ سواء . ناهيك عن أثر السياسات المرتبكة التي اعادت الدولة والمجتمع إلى طور ما قبل المجتمع السياسي المنظم ؛ بسبب تداعيات مرحلة الاحتلال مما عرقل مهمة بلورة فلسفة تحول سياسي جديدة تعكس رؤية حقيقية لجميع الحركات السياسية والاجتماعية كافة ، من أجل تمكين مشاركة حقيقية تعكس الرؤية الوطنية الشاملة بعيداً عن رؤية وتأثير قوى الاحتلال الغازية للبلاد في أي مرحلة تاريخية مضت [8].

لذلك يفترض تحليل تلك المعطيات على وفق المحورين الآتيين:

أولاً: فلسفة التحول المتعثرة ومعطيات الواقع السياسي التاريخي:

أن مرحلة فلسفة نظام الحكم الملكي باتت محكومة بظروف وأوضاع سياسية غير مستقرة هي الأقرب للاستثنائية ؛ بسبب الأفراط في تغيير الحكومات، وتناوب عليها شخصيات عدة من جانب ، مع التفريط في قوة القوانين الدستورية من طريق تعطيل الدستور نفسه وفرض الأحكام العرفية (59 وزارة خلال الأعوام 1920م – 1958م) . فمنذ انتخاب أول مجلس نيابي عام 1925 حتى نهاية الحكم الملكي عام 1958 جرى انتخاب (16) مجلساً نيابياً عدا مجلس الدورة التاسعة للأعوام 1939م – 1943م ، أما بقية المجالس النيابية فباتت تحت وصاية الحل المستمرة من جانب آخر . ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتنامي سلطة الاقطاعيات الزراعية المالكة للأراضي ، وبالمحصلة النهائية باتت مخرجات فلسفة التحول السياسي غير مستقرة من جرّاء الاشكاليات العديدة التي تكمن في التراجع على مستوى الأداء المؤسسي التي ضربت بُنية الدولة الناشئة آنذاك ، وابتعادها بشكل عملي عن مفاهيم ومبادئ الليبرالية الحقيقية التي انتهت بثورة الرابع عشر من تموز عام 1958م[9]. لذلك فأن فلسفة تأسيس الدولة العراقية استندت إلى هذا النموذج الملكي البرلماني– الليبرالي المستعار من المملكة المتحدة والذي استمر للمدة التاريخية 1921م إلى عام 1958م ؛ ولكن شرعية الدولة مستمدة من الأسرة المالكة الحاكمة (وأصولها الشريفة الهاشمية) ، ناهيك عن التفويض الدستوري الذي جاء من معادلة (التراضي مع المجتمع)، مثلما كانت تستمد ثورتها العسكرية من الجهاز العسكري والإداري البريطاني الأكفأ والأكثر تطوراً من تسلح العشائر وقتئذ [10] . من هنا يمكننا القول بأن فسلفة الدولة العراقية في العهد الملكي واجهت إشكاليات تحدي سلطة النفوذ البريطاني للسلطة العراقية الحاكمة أصلاً في ظل انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وسيطرة ملاك الأراضي وسطوة العادات القبلية وما سواها ؛ ولكن الدولة العراقية الحديثة حاولت في تلك المرحلة

الاعتماد على نخبة من المدنيين والعسكريين من ذوي الخبرة لا سيما الذين عملوا في الجيش العثماني لتجاوز تحديات تلك المرحلة واشكالياتها المركبة [11].

ثانياً : دور النخبتين السياسية والمثقفة وفلسفتها الجديدة:

أن دور النخبتين السياسية والمثقفة في صيرورة رؤية جديدة قد مثل نموذج الجيل الجديد الذي يؤمن بالتحول واستكمال بناء الدولة المدنية ذات المؤسسات الحقيقية التي تعمل بدعم واسناد الشعب ، من هنا جاءت فلسفة التحول على هذا الأساس من دون أن تكتمل بشكل شامل آنذاك ؛ بسبب الاضطرابات وانعدام الاستقرار السياسي وتزايد موجات الحراك السياسي الرافض لسياسات المملكة مع تزايد الصراع على السلطة ليس إلا. وبالمحصلة النهائية باتت المعادلة الأخيرة الحائل دون استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة وفلسفتها الجديدة نحو التحول والتغيير وإعادة البناء ؛ بسبب تفرد فئات معينة بالمشهد السياسي وتحول النظام الحاكم في نهاية المطاف إلى نظام شمولي تسلطي غير قادر على بناء فلسفة واعدة قادرة على انهاء معاناة المجتمع والفرد على حدٍ سواء في مراحل الحكم الجمهوري ولغاية العام 2003م . لا سيما وأن المرحلة اللاحقة لهذا العام باتت الأكثر صعوبة في تجاوز إشكاليات وتحديات بناء الدولة الحديثة المستقرة في ظل تطبيق فلسفة سياسية ليبرالية ذات أبعاد مقتبسة من واقع دول العالم المتقدم ، بمعنى نسخ التجربة البريطانية في الحكم البرلماني وتطبيقها بأشكال وصيغ غير متفق عليها لحد الآن ؛ بسبب الاعتماد على مبادئ تقاسم السلطة وليس المشاركة الحقيقية ، والتوافق بدلاً من تنفيذ بنود الدستور أصلاً والابتعاد عن روح النص الدستوري نفسه . وأخيراً وليس آخراً ، البدء في الانشغال ببناء السلطة المحضة وليس الدولة ؛ لأن الأخيرة تعرضت للانهيار وإعادة البناء من جديد وبشكل عمودي وليس أفقي من منظور

غربي يعكس رؤية الغرب القوى الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق المعاصر في مرحلة ما بعد الاحتلال .

المبحث الثاني: فلسفة النظام السياسي الديمقراطي الجديد في مرحلة ما بعد التغيير:

استندت فلسلفة النظام السياسي الديمقراطي الجديد بعد التغير الحاصل في العراق بعد العام 2003م على مبادئ واسس مرتبكة وغير مستقرة ... ففي ظل المرحلة الانتقالية جرى فرض نظام حكم على وفق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة 2004م ، ومادته الرابعة التي نصّت على أن نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فدرالي ديمقراطي تعددي ويجري تقاسم السلطة فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية ...[12]. وبقدر تعلق الأمر بفلسفة نظام الحكم آنذاك لم يحدد هذا القانون كون النظام السياسي العراقي نظاماً نيابياً ؛ لأن الاتجاه كان نحو تحديد ملامح وطبيعة الحكم حصراً ، فضلاً عن عدم تحديده لطبيعة وملامح النظام الاتحادي المنصوص عليه في هذا القانون ، والشيء نفسه بالدستور العراقي النافذ لعام 2005م ، بمعنى أن المشرع القانوني لم يحدد صفة النيابية للحكم ومن دون تحديد شكل النظام النيابي على أساس مبدأ التعاون والتوازن أو من عدمه ، وبين هذا وذاك جرى تحديد فلسفة من نوع مغاير بنيت على أساس المادة الرابعة والعشرون / ب من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، كونها حددت لتكون السلطات الثلاث المكونة من السلطات التشريعية ، التنفيذية ، والقضائية سلطات منفصلة ومستقلة الواحدة عن الأخرى [13] .

المطلب الأول : فلسفة النظام البرلماني الجديد ومقارباته الايديولوجية غير المتناظرة:

أرسى الدستور العراقي النافذ لعام 2005م قواعد جديدة لنظام ديمقراطي برلماني تعددي هيمنت فيه المقاربات الأيديولوجية القومية والمذهبية ذات المرجعيات غير المتناظرة ، مما جعلها تنعكس على الخطاب السياسي للأحزاب السياسية العراقية نفسها ، فضلا عن شيوع ظاهرة التأويلات لمضمون الفقرات الدستورية التي باتت هي الأخرى لا تنسجم مع أي رؤية علمية وعملية تراعي القواعد الدستورية للدولة الديمقراطية حديثتي التجربة والممارسة على حد سواء ، مما أفقد دستور عام 2005م هويته الوطنية الجامعة حينما جرى الاعتماد على تمثيل سياسي للمكونات وليس المواطنة ، لتبقى ثقافة المجتمع تكتنفها حالات من صراع الارادات السياسية التي اتسمت بعلوية الهويات الاجتماعية الفرعية على ما سواها من هويات ببعدها القومي والاثني ... ، من هنا جرى انتاج تطبيقات دستورية محكومة بمفهوم الأغلبية العددية ، التي ابتعدت عن جوهر ومضمون فلسفة الديمقراطية التشاركية الحقيقية ، مما قوّض مفهوم الإرادة الديمقراطية التوافقية المستقرة [(14)] . لا سيما وأن الأخيرة استندت إلى نظرية تقاسم السلطة ببعدها المحكوم بتسويات سياسية توافقية غير مستقرة ، ناهيك عن انعدام الثقة الحاصل بين الفرقاء السياسيين المشاركين في العملية السياسية وما سواهم ، مما جعل المشهد السياسي معبأ بمتوالية الأزمات التي اثقلت المجتمع السياسي العراقي ، ليكون أمام انفجار حقيقي كما حصل في احتجاجات تشرين الأول لعام 2019م التي جاءت حصيلة الحراك والضغط الشعبيين المطالب بالإصلاح الشامل بأبعاده المختلفة منذ عام 2011م .

ومن ناحية أخرى باتت ازمات النظام السياسي الديمقراطي العراقي منذ العام 2003م تؤثر في مخرجات الأداء الوظيفي كونها اعتمدت على مبادئ لإدارة الحكم هو الأقرب لتأسيس أعراف سياسية جديدة ، إذ ان استقرار النظام السياسي ومصالحه باتت هي الأخرى على المحك ، لا سيما بعد انتخابات أيار عام 2018م واستقالة حكومة عادل عبد المهدي السابقة بعد عام من تشكيلها ؛ بسبب مظاهرات تشرين الأول عام 2019م ، وتصاعد المطالب الشعبية من أجل الاصلاح وتصحيح مسار العملية السياسية الديمقراطية الجديدة . وعلى هذا الأساس ، باتت الأساسيات المفترضة في بناء النظم السياسية المستقرة وجوب امتلاكها لأدوات تضمن لها التكيف مع المواقف والأزمات الطارئة، وتمكنها من إيجاد الحلول الناجعة لمواجهة تلك المواقف، وتمنح تلك الأنظمة السياسية لنفسها القدرة على الاستمرار، ومنع أي تداعيات من إرباك عمل النظام وفواعله الرئيسية . لا سيما وان الأعراف السياسية والدساتير والقوانين النافذة والهياكل المؤسساتية والسلطات هي الأخرى تشكل الكوابح الرئيسية في منع أي تصدّع داخل النظام السياسي ، طالما أن الحياة السياسية الديمقراطية في العراق منذ العام 2003م اتسمت بظواهر ذات طبيعة تنافسية شمولية بأبعاد متعددة (دينية، مذهبية، قومية) ، وفي بعض الأحيان تكون استبعادية أو احتوائية ، والتي اثرت في أداء النظام السياسي، وبدلاً من أن تحقق وعود بناء نظام ديمقراطي مستقر ضامن للحقوق كافة ، بات يرسخ لمظاهر جديدة فيها الكثير من الخلل والاختلال الوظيفي على مستوى الأداء من أجل ضمان البقاء في السلطة بعيدا عن الإرادة الشعبية أو ما سواها [15] . كما حصل بعد انتخابات العاشر من تشرين الأول عام 2021م حينما بدأت العديد من القوى السياسية تتنافس من أجل المكاسب لا رضا ارادات الناس جميعا تارة ، وانسحاب التيار الصدري من العملية السياسية بعد ان حقق (73) مقعداً نيابياً ، ليبدأ التنافس من جديد مع قوى حصلت على نسب عددية من الأصوات أقل من الفائزة أصلاً تارة أخرى ، وبالنتيجة

فأن هذا الاسلوب في العمل السياسي يؤسس لعرف سياسي مرتبك وغير مستقر مُضاف إلى عرف إشكالية الكتلة النيابية الأكثر عدداً التي نصّ عليه الدستور العراقي النافذ لعام 2005م في مادته السادسة والسبعين .

المطلب الثاني: فلسفة الثلث السياسي المعطل بعد انتخابات تشرين الأول عام 2021:

أن جوهر فلسفة الثلث السياسي المعطل تكاد ان تكون غير مستقرة كونها تفتح آفاق نحو أعراف سياسية جديدة تضاف إلى التوافقية والتحاصص في توزيع المسؤوليات عقب كل انتخابات، وبين هذا وذاك تأويل وتفسير في محل أصل النص الدستوري بشأن الكتلة النيابية الأكثر عدداً التي تتشكل ما قبل أو بعد الانتخابات ، ناهيك عن الاخفاق الدستوري في معالجة حالتي الانتخابات المبكرة والحكومات المستقيلة التي وقف الدستور عن معالجتها بعد استقالة حكومة عادل عبد المهدي السابقة التي صادق عليها مجلس النواب في كانون الأول عام 2019م، لا سيما وأن الأخير قد تولى رئاسة مجلس الوزراء بعد توافق الكتلتين سائرون التي حصلت على (54) مقعداً وتحالف الفتح الذي حصل على (47) مقعداً برلمانياً عقب انتخابات أيار 2018م في ظل انعدام القدرة على حسم الجدل بشأن الكتلة النيابية الأكثر عدداً . لا سيما وان المادة (70) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005م نصّت في أولاً على أن رئيس الجمهورية يجري انتخابه من قبل مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد أعضائه ، في حين نصّت الفقرة الثانية من المادة نفسها على أنه في حالة عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة يجري التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ، ويعلن رئيساً من يحصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني [16] .

وعلى هذا الاساس ، جاءت معادلة قوى الإطار التنسيقي من طريق تحالفي دولة القانون والفتح من جمع أكثر من ثلث عدد أعضاء البرلمان العراقي بعد انتخابات تشرين الأول عام 2021م ، وتمكنت من تعطيل جلستي انتخاب رئيس الجمهورية بالتوالي . مع الأخذ بالحسبان دور التيار الصدري الذي حصل على (73) مقعداً ومطالبته بتحقيق معادلة الأغلبية الوطنية من طريق تشكيل تحالف إنقاذ الوطن بمشاركة تحالف السيادة ، والحزب الديمقراطي الكردستاني، على الرغم من رفض الاطار التنسيقي لهذه المعادلة من منطلق ضرورة المشاركة بالحكومة عبر التوافقية ليس الا [17] . من هنا أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان بأن المحكمة الاتحادية العليا لم تصدر قراراً خارج إطار الدستور، أما مصطلح الثلث الضامن أو المعطّل فلا نص له في الدستور النافذ لعام 2005م [18] . أما قضية حل مجلس النواب فأنه يفتح لإشكاليات عدة في العملية السياسية الديمقراطية ، لا سيما وأن هذه الحالة تعالج وفقاً للنص الدستوري للمادة (64) التي نصّت على [19] :

1 – يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه بناءً على طلبٍ من ثلث اعضائه أو طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في اثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.

2 – يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، الى انتخاباتٍ عامة في البلاد خلال مدةٍ اقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الامور اليومية.

مع الأخذ بالحسبان ما قامت به المحكمة الاتحادية حينما نظرت في الدعوى المقدمة من العضو باسم خشان بشأن الطعن بشرعية الجلسة الأولى لمجلس النواب، على

الرغم من تأجيل دعوتين مقدمتين من النائبين عالية نصيف وعطوان العطواني بشأن قضية تشكيل الكتلة النيابية الاكثر عدداً وبطلان جلسة مجلس النواب الأولى في التاسع من كانون الثاني عام 2022م . ناهيك عن قرار البرلمان في جلسته الأولى التي فتحت باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية في غضون الشهر ؛ لكن جلسة البرلمان في السابع من شباط عام 2022م لم تنعقد بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني لها ، لتأتي مرحلة ترشيح أخرى ولمدة ثلاث أيام بدءا من الثامن من شباط للعام نفسه ، والشيء نفسه تكرر في السادس من نيسان حينما لم تحصل عملية حسم مرشح رئاسة الجمهورية للعراق التي حددت في السادس من آذار عام 2022م ، وبذلك تنتهي المدة المحددة ليكون الوضع السياسي أمام اخفاق دستوري مهم ليس من السهل تجاوزه في هذه المرحلة التي تشهد تأويلات ورؤى بعيدة عن الواقع والنص الدستوري نفسه ، مما ينذر بالعملية السياسية الديمقراطية في العراق لتكون أمام احتمالات صعبة وغير مستقرة سياسياً على المدى القريب .

ومن اجل ترسيخ فلسفة التجربة الديمقراطية في العراق بعد العام 2003م يتطلب الامر توسيع آفاق المشاركة الشعبية من دون قيود ، فضلا عن الشروع ببناء مؤسسات دستورية وسياسية راسخة ومتوازنة تحفظ الاستقرار في النظام الديمقراطي النيابي بالشكل الذي يواءم مع تطوير مستويات الوعي السياسي التشاركي الفاعل ، مع الاخذ بالحسبان تمكين مبدأ المواطنة وليس تقوية الهويات الفرعية ذات المرجعيات الفكرية السياسية المختلفة [20] . فضلا عن القبول بالأفكار التعددية وتجنب الاطلاق في الافكار والرؤى ، والاستناد إلى [21] :

أ – عدم اعتماد التعددية كونها منطلق لتركيز الانقسام السياسي والمذهبي والقومي وما سواه ، وانما الاعتماد على منظومة الحقوق الانسانية كافة الضامنة للاستقرار ، والتعامل مع التنوع الثقافي والقومي وما سواه .

ب – تأكيد حرية الاختيار طالما أن الديمقراطية ضامنة لمنهج اختيار البرامج الفاعلة دون سواها، لضمان النموذج المناسب في التحول الديمقراطي وتمكين قيمه السياسية والمجتمعية القادرة على انتاج نموذج ديمقراطي أكثر ثباتاً وديمومة واستقرار .

ومن ناحية أخرى ، هناك اشكالية اعادة التوازن في اتخاذ القرار ، لا سيما وأن القرارات السياسية في العراق باتت جزءا من التوافقات السياسية وليس من السهل صيرورة مواقف واضحة طالما أن الأمر مرهون بموافقة الكتل والجماعات ليس إلا ، فضلاً عن كون الثقل السياسي بيد رؤساء الكتل السياسية الذين ينتمون لمرجعيات متباينة ، وبالمحصلة النهائية من الصعب تغيير خارطة القوى السياسية بعد أي عملية انتخابية في ظل الاعتماد على ثقل كل قوة سياسية في تلك الخارطة وما سواها [22] . لذلك فأن قادة الكتل السياسية المتنافسة في أي مجتمع تعددي قد يسهموا في تزايد درجة حدة التوتر وانعدام الاستقرار السياسي الحاصل من جرّاء التنافسية من أجل السلطة ليس إلا ، وبين هذا وذاك سلوكهم السياسي المتناقض الذي يحاول أن يشتت المشهد السياسي وقد يحوله إلى الانسداد أو الركود السياسيين ، لتبقى عملية تحقيق مستويات الاستقرار السياسي في النظام الديمقراطي يعتمد على درجة الانسجام والتوافق في تفضيل الحلول من أجل اعلان خارطة من التحالفات أو الائتلافات السياسية التي قد تفضي لإنتاج حكومة شاملة لجميع الفرقاء السياسيين [23]، وهذ ما هو حاصل حالياً في العراق ، لا سيما وأن تلك المشاهد السياسية لا تزال تعوق أي تطور سياسي ملحوظ من أجل الاستقرار على مستوى العملية السياسية ، فبعد أي عملية انتخابية هناك جولات من

المفاوضات غير المستقرة من أجل توزيع المناصب السياسية، من دون الاهتمام بصيرورة قواعد عمل سياسي ديمقراطي راسخة ومستقرة وضامنة للتحول من الأعراف السياسية إلى المبادئ الديمقراطي الحقيقية المعمول بها في الديمقراطيات الراسخة في عالمنا الراهن .

الخاتمة والاستنتاجات :

أن محاولات البحث في إشكاليات إعادة بناء الدولة العراقية في ظل فلسفة التحول الجديدة باتت من القضايا المهمة والموضوعية لتحليل أبعاد مرحلتي الارتباك والتأرجح في عملية البناء لتلك الفلسفة ، لا سيما وأن اعتماد نموذج حكم ليبرالي ديمقراطي نيابي من جانب ، والانشغال في بناء السلطة سياسية المحضة من دون استكمال بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية الحقيقية من جانب آخر ، بات هو الآخر المشكلة الحقيقية في تحليل أبعاد استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة وفلسفتها الجديدة نحو التحول والتغيير. لاسيما بعد مرور سنوات طوال من تحكم وسيطرة فئات معينة بالمشهد السياسي وتحول النظام الحاكم في نهاية المطاف إلى نظام شمولي تسلطي استمر خلال مراحل التأسيس للحكم الجمهوري ولغاية عام 2003م ، في ظل تسيّد نموذج فردي ديكتاتوري قابض على السلطة بيد من حديد من دون مراعاة لفلسفة بناء المنظومة القيمية والمدنية للدولة الحديثة التي جرى تأسيسها بعد العام 1921م. لتأتي المرحلة اللاحقة بعد العام 2003م بشكل أكثر صعوبة وفوضوية في إعادة ارساء دعائم وركائز النظام الديمقراطي الجديد الذي فرض قسراً عقب الاحتلال الأمريكي للعراق ؛ ولكن الاشكالية المُضافة الأخرى باتت تكمن في صعوبة تجاوز إشكاليات وتحديات بناء الدولة الحديثة في ظل تطبيق فلسفة حكم غير مقبولة ذات أبعاد مقتبسة من واقع دول العالم المتقدم ، بمعنى نسخ التجربة البريطانية في الحكم البرلماني

وتطبيقها بأشكال وصيغ غير متفق عليها. من هنا وجدنا أن تجربة الديمقراطية المفروضة بهذا الشكل الفوقي ومن نموذج ليبرالي برلماني جديد يروم التشاركية من منظور جعلها تجربة واعدة تكون نموذجا للدول العربية ليس من السهل تحقيقه وفقا لهذه الرؤية المؤدلجة ولتلك الفلسفة الغربية المستوردة ، وبين هذا وذاك خيارات واعراف سياسية عدة غير منصوص عليها في الدستور النافذ لعام 2005م ، والتي فرضت بالقوة لتضيف عبئاً مضافاً آخر كما جرى من خلال التوافقية ، المحاصصة السياسية ، الحكومة المستقيلة ، الانتخابات المبكرة ، الثلث السياسي البرلماني المعطّل ، تفسيرات الكتلة النيابية الأكثر عدداً في مرحلتي ما قبل وبعد الانتخابات ، ومن ثم الكتلتين النيابتين الأكثر عدداً وما سواها من اشكاليات باتت تؤثر في ديمومة استمرار التجربة السياسية الديمقراطية نفسها .

من هنا يمكننا الاستنتاج ، بأن السبيل للخروج من تلك الأزمات من أجل تجاوز اشكالية إعادة بناء الدولة العراقية الديمقراطية في ظل فلسفة التحول الجديدة ، يكمن في العمل على تحقيق المرتكزات الآتية :

1 – البدء في صيرورة عقد سياسي – اجتماعي ضامن للاستقرار على مستوى نظام الحكم والدولة والمجتمع معاً ، من طريق إعادة المراجعة في البنود الدستورية التي تحتمل التأويل والتفسير من جانب ، ولبلورة قواعد عمل سياسي حقيقية ضامنة لتعزيز الديمقراطية الناشئة في العراق من جانب آخر .

2 – عقد تسوية سياسية وطنية تشمل جميع الأطراف والفعاليات السياسية والمجتمعية من أجل استكمال متطلبات صياغة فلسفة ديمقراطية حقيقية ضامنة للتحول وليس البقاء في مرحلة الانتقال الديمقراطي الراهنة وغير المستقرة .

3 – صناعة حالة من الوعي السياسي المنتج الضامن لتأسيس أعراف حقيقية معززة للديمقراطية التشاركية ، لتكون البديل عن التوافقات والتسويات للمرحلية القائمة التي جرت على أساس التحاصص على مستوى الطبقة السياسية الحاكمة .

4 – المُضي في استكمال بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية من دون الانشغال ببناء السلطة المحضة الفارضة على الأطراف بشكل قسري كما يجري حالياً ، حينما يشتد الخلاف بشأن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تارة ، والرغبة في ابعاد الفائز بأعلى الأصوات وصياغة عرف سياسي جديد يجعل من أحرز أقل الأصوات الأكثر تحكما بالمشهد السياسي بعد الانتخابات ، ويكون الطرف الأول متعثراً وغير قادر على العمل إلا من طريق التوافقات وتسويات اللحظة الأخيرة تارة أخرى .

5 – التأسيس لفلسفة ديمقراطية تشاركية تحافظ على مكتسبات المرحلة السابقة من أجل بناء تجربة ديمقراطية مستقرة نوعا ما ، من دون اللجوء إلى الخيارات غير المنصوص عليها في الدستور النافذ لعام 2005م ، كما جرى في الحكومة المستقيلة والانتخابات المبكرة والثلث السياسي المعطّل والكتلتين النيابتين الأكثر عدداً وما سواها من اشكاليات باتت تؤثر في ديمومة واستقرار التجربة السياسية الديمقراطية نفسها .

المصادر والمراجع :

(1) د . رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004 ، ص ص 7 – 8.

(2) د . بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 ... الأهداف والنتائج ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ص 2 ، متاح على الرابط :

.https://www.iasj.net/iasj/download/9d1bc9e4ebe2b237

(3) المصدر نفسه ، ص 4 .

(4)[4] تأسيس المملكة العراقية ، شبكة المعلومات الدولية الويكيبيديا ، تاريخ الزيارة 18 / 6 / 2021 .

(5) تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، تاريخ الزيارة 18 / 6 / 2021 ، ص 1 ، متاح على الرابط :

https://nointervention.com/archive/Iraq/gov/www.uruklink.net/mofa/IRAQHISTORY/9.htm

(6) محسن حسين ، مائة عام على تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، صحيفة الزمان ، العراق ، 10 / 3 / 2021 .

(7) المصدر نفسه ، ص ص 22 – 23 .

(8) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ... المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز / 2006 ، ص 36 .

(9) المصدر نفسه ، ص ص 27 – 28 .

(10) د . ازهار الغرباوي ، بناء الدولة العراقية ... النشأة والتكوين ... من أقلية حاكمة إلى أكثرية محكومة ، مجلة النبأ ، بغداد ، العدد / 79 ، تشرين الثاني / 2005 ، ص 2 .

(11) العهد الملكي : تأسيس الدولة الوطنية ، العراق أرض الحضارات ، منشورات العالم العربي ، 1 / 5 / 2019 ، متاح على الرابط : http://alamarabi.com/2019/05/.

(12) قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق لسنة 2004 ، المادة الرابعة .

(13) ينظر : قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، المادة / 24 / الفقرة ب .

(14) د . غازي فيصل ، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية ، مركز دراسات الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 25 / 2 / 2019 ، ص 1 .

(15) زيد عبد الوهاب ، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد عام 2003 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، أنقرة ، كانون الأول / 2020 ، ص 1 .

(16) المادة / 70 الفقرتين الأولى والثانية من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

(17) الثلث المعطل في العراق.. أسلوب طارئ أم خيار استراتيجي ؟ أخبار قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 31 / 3 / 2022 .

(18) القضاء العراقي: لا يوجد نص بشأن الثلث الضامن ، متاح على الرابط :

https://www.alkhaleej.ae/2022-04-05، تاريخ الزيارة 7 / 7 / 2022 .

(19) المادة / 64 من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .

(20) د . طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2013 ، ص 356 .

(21) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 135 – 136 .

(22) د . محمد عبد حمادي المساري ، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019 ، ص ص 88 – 89 .

(23) محمد علاء الصافي ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ... العراق نموذجا ، موقع شبكة النبأ المعلوماتية ، 13 / 5 / 2015 ، متاح على الرابط :

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2096. تاريخ الزيارة 12 / 7 / 2022 .

المصادر والمراجع:

أولا: الدستور والقوانين:

1) الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .
2) قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق لسنة 2004 .

ثانيا: الكتب :

1) د . رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2004.
2) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ... المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز / 2006 .
3) زيد عبد الوهاب ، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد عام 2003 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، أنقرة ، كانون الأول / 2020.
4) د . طه حميد العنبكي ، النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2013.
5) د . محمد عبد حمادي المساري ، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2019.

البحوث والدراسات:

1) د . ازهار الغرباوي ، بناء الدولة العراقية ... النشأة والتكوين ... من أقلية حاكمة إلى أكثرية محكومة ، مجلة النبأ ، بغداد ، العدد / 79 ، تشرين الثاني / 2005.
2) الثلث المعطل في العراق.. أسلوب طارئ أم خيار استراتيجي ؟ أخبار قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 31 / 3 / 2022 .
3) د . غازي فيصل ، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية ، مركز دراسات الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 25 / 2 / 2019.
4) محسن حسين ، مائة عام على تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، صحيفة الزمان ، العراق ، 10 / 3 / 2021 .

ثالثا: بحوث الانترنت:

1) العهد الملكي : تأسيس الدولة الوطنية ، العراق أرض الحضارات ، منشورات العالم العربي ، 1 / 5 / 2019 ، متاح على الرابط : http://alamarabi.com/2019/05/ .

2) القضاء العراقي: لا يوجد نص بشأن الثلث الضامن ، متاح على الرابط : https://www.alkhaleej.ae/2022-04-05، تاريخ الزيارة 7 / 7 / 2022 .

3) د . بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921 ... الأهداف والنتائج ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، متاح على الرابط : https://www.iasj.net/iasj/download/9d1bc9e4ebe2b237.

4) تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، تاريخ الزيارة 18 / 6 / 2021، متاح على الرابط : https://nointervention.com/archive/Iraq/gov/www.uruklink.net/mofa/IRAQ HISTORY/9.htm.

5) تأسيس المملكة العراقية ، شبكة المعلومات الدولية الويكيبيديا ، تاريخ الزيارة 18 / 6 / 2021 .

6) محمد علاء الصافي ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ... العراق نموذجا ، موقع شبكة النبأ المعلوماتية ، 13 / 5 / 2015 ، متاح على الرابط : https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2096 . تاريخ الزيارة 12 / 7 / 2022 .